

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مجتمع الوثائق واحد من أهم المجتمعات الاعلامية التي ارتبطت حديثاً بالتطور والتكنولوجيا ، فمن جدران الكهوف إلى عصر التكنولوجيا شهد العالم تنوعاً كبيراً في أشكال وأنماط وسائط تسجيل المعرفة وذلك استجابة لما تطلبته الظروف والحاجات المتغيرة للإنسان .

ونتيجة لظهور القوميات الحديثة واعتماد التاريخ على البحث العلمي واستخدام الوثائق كأهم أدوات البحث من أجل التطور والتنمية ، خرجت إدارات الوثائق ودورها من إطارها المهمل القديم وتطورت إلى مراكز إشعاع للمعلومات ، وأصبح من المحتم بعد ثورة المعلومات الحديثة وبسبب الاستخدام الواعي من قبل المؤسسات والمنشآت بكافة أنواعها لرصيد الضخم من الوثائق إنتاجاً وتداولاً واختزاناً واسترجاعاً أن تنال الوثائق التقدير العلمي الصحيح .

لقد أدركت الادارة الحديثة أنها لا تستطيع أن تحرز أى تقدم إلا من خلال الإنسان ، والإنسان بدوره لا يمكن أن يتبعاً ويواجه ما يجد حوله من ظروف دون الرجوع إلى ما أنتجه الفكر وما أنجزه من نشاطات ، وبدون دراسة عميقة مدققة واعية لتجارب الآخرين وخبراتهم المسجلة في الوثائق .

ولا يحتاج الأمر إلى التدليل على أن الوثائق تلك الأوعية التي تلمس وتمس كل ما يواجه الحياة الإنسانية من مجالات قد تنوعت وصدرت في العديد من الأشكال ونمت وتنامت ، وزاد تضخم حجم المجموعات التي يتحتم الرجوع إليها من وقت لآخر لاتخاذ قرار أو إجراء بحث أو تطوير عمل أو تنفيذه وأصبح من الصعب على العاملين في ميدان

الوثائق السيطرة على هذا الإنتاج المتزايد وبات من النادر أن تحفظ الوثائق في أماكنها المناسبة داخل الملفات وشاعت ظاهرة تكديس الأوراق لعدة أيام قبل الشروع في تسكينها أماكنها ومواضعها في الملفات الخاصة بها مما سهل معه إلى حد كبير ضياع وفقد حقائق اكتسبت وسجلت .

ولقد حاول الإنسان على مر العصور التغلب على مشكلة فقد ضياع الوثائق من جهه ومن جهة أخرى الوصول إلى وثيقة معينة دون الحاجة إلى تصفح عدد كبير من الوثائق المختلفه حتى يصل إلى تلك التى تهمة .

وكانت الوسائل التقليدية لحفظ الوثائق والبحث عنها تتسم بالصعوبة فضلا عن أنها تستغرق وقتاً طويلاً ، حيث الكم الهائل الذى ينتج بصفة دائمة أثناء تأدية الأعمال . وحيث أن الوثائق بأشكالها المختلفة ونوعياتها المتعددة تعد من أهم الموارد فى أى منشأة بصفة عامة سواء من أجل التخطيط أو التنظيم أو التنفيذ والتوظيف أو الرقابة ، فقد ازدادت الحاجة إلى تطوير النظم والجراءات الخاصة بالتعامل معها بدءاً من إنشائها وإنهاء بتخزينها واسترجاعها .

وفى مواجهة الأحجام الهائلة للوثائق التى تزيد من مشاكل التكديس وصعوبة استرجاع المعلومات ، فضلا عن الحاجة إلى ضبط هذه المجموعات ، والرغبة فى تحقيق السرعة والدقة والتكامل فى الحصول على مايلب منها ، اتجه التفكير إلى الاستفادة من الاكتشافات التقنية التى يتم التوصل إليها لتحسين كفاءة إدارة أعمال الوثائق التى تعمل من خلال الطرق التقليديه سواء كان ذلك فى وحدة مركزية أو فى مكتب إدارى وفى هذا الصدد لقى التصوير المصغر استحسانا بالغاً كواحد من أهم تكنولوجيايات الصورة أو الشكل Form Technologyوالذى مازال حتى الآن له الصدارة من وجهة النظر الاقتصادية كأسلوب لتخزين صور الوثائق واسترجاعها .

غير أنه من أجل أن يتحول هذا التفكير إلى قرارات للتنفيذ يجب أن يمر بخطوات محددة يخطط لها تخطيطاً علمياً سليماً من أجل تحقيق الفائدة المرجوة ، وبعبارة أخرى ، يجب أن تكون هذه القرارات وفق خطة عمل محددة خاصة وأن نظم الوثائق التى تستخدم تكنولوجيا التصوير المصغر ليست بالأمر الهين حيث يحتاج العمل فيها إلى جهود كبيرة إذ تمر الوثائق فى دورة تجهيزية متكاملة ذات خطوات متتابعة تنتهى بالتصوير والتوثيق ثم الحفظ .

ووفقاً لذلك نستطيع أن نلاحظ أن نظم التصوير المصغر تأخذ في الاعتبار القيام بعدة عمليات متتابعة ومتراصة يتعاون في تأديتها عدد من الموظفين ذوي التأهيل الخاص وتحتاج إلى جهد ووقت فإن برنامجاً منظم يقوم على أساس علمي يكون له دوراً أساسياً في إجراءات العمل ويؤثر في مستقبل نتائجه .

من هنا جاءت فكرة إعداد هذا الكتاب الذي يضع إطاراً متكاملًا للخطة العامة والخطوات اللازمة التي تتبعها مؤسسة ما عندما تتوفر لديها الرغبة في تطبيق تكنولوجيا التصوير المصغر في مجال الوثائق ليأتي هذا التطبيق في صورة علمية سليمة تحقق أهدافها المرجوة .

فضلاً عن أنه يحدد أهمية التصوير المصغر في اختزان واسترجاع الوثائق سواء كان يعمل في إطار منفصل أو بالتزامن مع تكنولوجيا الحاسب الآلي .

هذا ولم يغفل الكتاب كيفية اختيار الشكل المناسب من أشكال المصغرات لتحميل الشكل الوثائقي الورق المعين وتهيئة الجو والبيئة الصالحة للحفظ وتوفير الكوادر الفنية المدربة على إدارة نظم إنتاج المصغرات وأداء العمليات الفنية التي لا يصلح لها سوى المتخصصون فقط . كل هذا انطلاقاً من الحقيقة التي تؤكد أن استقطاب التقنيات الحديثة دون التخطيط السليم الواعي والكافي قد يساهم في تفاقم المشكلات أو خلق مشكلات ومعوقات جديدة بدلاً من حلها والتغلب عليها الأمر الذي يقتضي التخصص الدقيق في المجال .

ومن المعترف به أن العالم الغربي قد سبقنا في هذا المجال بخطوات واسعة ، غير أنه مما لاشك فيه أنه وجد جزء كبير من مجتمع الوثائق المصري قد استفاد من هذه التقنيات بقدر يتراوح بين الإكتمال والدقة .

وإذا كان العالم الغربي يهتم بالتكنولوجيا الحديثة كوسيلة مساعدة له في إنجاز الأعمال . هذا الاتجاه الذي يكون في الغالب بهدف توفير الوقت والجهد والمال الذي يتطلبه العمل ، فما أحوالنا في مصر إلى الإسراع بالاستفادة من هذه التكنولوجيا دون تردد آخذين في الاعتبار التكاليف والعوامل الفنية والإدارية وما يترتب على ذلك من سلبيات وإيجابيات .

وأخيراً إذا كانت المصغرات الفيلمية قد عولجت من جواب وبقوالب ارتبطت في معظمها بحالات معينة إذا استثنينا كتاب الأستاذ صلاح القاضي والدكتور السعيد شلبي ومثلهما من الأعمال الجادة التي تناولت في غالبها المصغرات كتقنيات حديثه لا انكر اعتمادى كثيراً عليها فإن هذا الكتاب يعدّ جديداً في مجال تناوله للمصغرات الفيلمية من حيث محاولته بناء أساس متكامل لنظام ميكروفيلى اعتماداً على المنهج العلمى فى تحديد خطوات وأدوات وأساليب العمليات المختلفة التى تؤدى فى نهايتها إلى التطبيق السليم لتكنولوجيا المصغرات فى مجال الوثائق .

وعلى هذا يكون الأساس العملى المنطقى لمحتويات الكتاب كما يلى :

يتناول الفصل الأول فكرة التصوير الميكروفيلى كيف بدأت وكيف تطورت إلى أن وصلت إلى ماهى عليه الآن .

والفصل الثانى موجه نحو التعريف بمشكلات نظم حفظ الوثائق التقليدية سواء كانت جارية أو تاريخية أو حيويه وكان هذا التعريف هاماً للوقوف على الأسباب التى مهدت الطريق إلى استخدام نظم الميكروفيلى . وكان لابد بعد هذا من الوقوف على ما يمكن أن تقدمه نظم التصوير الميكروفيلى من خدمات للوثائق بنوعياتها المختلفة فكان هذا مجال الفصل الثالث .

ونظراً لأن الوثائق تأخذ أشكالاً مختلفة وبالتالي نحتاج إلى أشكال من الوسائط الفيلمية المناسبة لها كان لابد من التعرف على مختلف أشكال هذه الوسائط وكذلك أوعية تشغيلها وأدوات وأجهزة حفظها وجاء الفصل الرابع والخامس ليعطى هذه الأمور .

ويصف الفصل السادس مجموعة الأجهزة المختلفة المستخدمة فى النظم الميكروفيلمية ومعايير اختيار أنسبها وما يمكن أن تتعرض له من أخطار هذا ولا تحفى أهمية إعداد المواد المراد تصويرها إعداداً فنياً قبل التصوير لذلك جاء الفصل السابع ليعطى المجموعة المتكاملة لعناصر هذا الإعداد وأساليبه .

على أنه يجب الانتباه إلى أن تصوير الوثائق تصويراً فيلمياً مصغراً لا يمكن أن يحقق الهدف منه دون إيجاد وسيلة وأسلوب استرجاع جيد لما يراد استرجاعه من مصغرات

على الأفلام العديدة مما اقتضى أفراد الفصل الثامن ليشرح هذه الأساليب على الفيلم الملفوف وأيضا على الأشكال المسطحة .

ويقدم الفصل التاسع المعايير الأساسية والقياسية التي يجب مراعاتها لإنتاج نوعية جيدة من المصغرات يمكن استخدامها بديلاً للأصل حيث تضمن لها هذه المعايير . إذا اتبعت إضفاء الصلاحية القانونية عليها .

أما مجال الدراسة في الفصل العاشر فقد قدم المنهجية العلمية للتحويل إلى النظام الميكروفيلى وهو فصل عملي يضع بناء كامل لخطوات تطبيق النظام والجهود التي تبذل في هذا الصدد .

ويقدم الفصل الحادى عشر أساسيات ، الصيانة الوقائية للمصغرات الفيلمية وأجهزتها بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بمناطق التخزين .

ويختتم الكتاب بالفصل الثانى عشر الذى يتحدث عن مركز التوثيق الميكروفيلى والإمكانات البشرية المطلوبة لأداء العمل به .

ولا يسعنى بعد هذه المقدمة أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور فتحى عبد الهادى رئيس قسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة لما قدمه لى من تشجيع ومعاونة لإخراج هذا الكتاب . كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ محمد أحمد عبد النبى مدير عام مركز التوثيق الميكروفيلى بالبنك المركزى المصرى لما قام به من مراجعة فنية شاملة لمادة الكتاب .

وأن يساهم هذا الجهد المتواضع فى تقديم أساسا عمليا فعليا لكل من يسعى إلى الاستعانة بنظم التصوير الميكروفيلى .

والله أسأل أن أكون قد وفقت فى إضافة بعض ما يسد ثغرة خالية فى مكتبتنا العربية من هذه المراجع التى تتناول معالجة قضايا المعلومات وتدفق إنتاجها والله الموفق .

د . ناهد حمدي

القاهرة ١٩٩١